مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تحليل الأسبوع

الإصدار: 179 (من 29 أكتوبر إلى 5 نوفمبر 2016)

تحتوي هذه النشرة على تحليلات، يقوم بها مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية لأهم الأحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية في أفغانستان بشكل أسبوعي، حتى يستفيد منها المهتمون وصناع القرار.

ستقرؤون في هذه النشرة:

مقدمة..... 2

ارتفاع حصيلة خسائر القوات الأفغانية، تحدي يواجه الحكومة 3

- خسائر القوات الأفغانية بعد عام 2001..... 4
- ارتفاع حصيلة ضحايا القوات الأفغانية في عام 2016..... 5
- سقوط المديريات والمساحات التي تسيطر عليها الحكومة..... 6
- أسباب ازدياد ضحايا القوات الأفغانية..... 7

معدل الفقر المتصاعد في أفغانستان 8

- الفقر ونِسَبه حول العالم..... 9
- الفقر في أفغانستان (2001- 2016)..... 9
- مستقبل حالة الفقر في أفغانستان..... 13

ندوة: نظرة لحاضر ومستقبل حكومة الوحدة الوطنية 14

المقدمة

الخسائر التي وقعت ومازالت متزايدة في صفوف القوات الأمنية الأفغانية شكلت تحديا للحكومة الأفغانية في السنوات العديدة الماضية. التقرير المنشور من إدارة المفتش العام المختص بإعادة إعمار أفغانستان SIGAR يوضح أن عدد ضحايا قوات الأمن الأفغانية في عام 2016 زاد مقارنةً بالسنوات الماضية.

أبدى قائد الناتو بأفغانستان مخاوفه أيضا الأسبوع الماضي حيال خسائر القوات الأفغانية؛ ولكن السؤال هو، ما هي إحصائيات خسائر القوات الأفغانية في العقد والنصف الماضي؟ وما هي الأسباب الرئيسية وراء وقوع هذه الخسائر؟ يتناول الجزء الأول من التحليل هذا الموضوعَ بالدراسة.

في الجزء الثاني من التحليل تقرؤون حول الفقر في أفغانستان. أعلن البنك الدولي عن دعمٍ لأفغانستان قدره 120 مليون دولار من أجل تقليل معدل الفقر بالبلد وتوفير مياه صالحة للشرب للمواطنين.

بعد الاختلال الأمني، يُعد الوضع الاقتصادي المتدهور والفقر التحدي الذي يواجه الأفغان، حيث يعيش حالياً ثلث سكان أفغانستان تحت خط الفقر. حسب المراكز الدولية، فإن متوسط دخل المواطن الأفغاني سنوياً يعادل 630 دولار أمريكي.

بالإضافة للموضوعين المشار إليهما، تقرؤون تقريراً للندوة الشهرية المُقامة بمركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية، والتي ناقشت حاضرَ حكومةِ الوحدة الوطنية ومستقبلَها.

ارتفاع حصيلة خسائر القوات الأفغانية، تحدي يواجه الحكومة

في تصريح جديد لها أوضحت إدارة المفتش العام المختص بإعادة إعمار أفغانستان SIGAR أن الخسائر في صفوف القوات الأفغانية في عام 2016 زادت عن خسائر العام الماضي بشكلٍ ملحوظ.

بعد نشر التقرير، أكد الرئيس الأفغاني محمد أشرف غني على أهمية الحول دون وقوع الخسائر في صفوف القوات الأمنية الأفغانية وصرح بأنه من الضروري العاجل اتخاذ خطوات وتنظيم خطط ملائمة لذلك[1]. في الوقت ذاته وردّاً على التقرير أوضحت وزارة الداخلية أن نسبة ضحايا القوات الأمنية مقارنةً بالعام الماضي لم ترتفع بشكل ملحوظ إذا وُضع في النظر اشتداد حدة هجمات الجماعات المسلحة[2].

بعد انقضاء المهمة العسكرية لحلف الناتو بأفغانستان وتبديلها لمهمة استشارية وتعليمية، مر عامان تقريباً على بدء تكفل القوات الأفغانية بكامل المسؤولية الأمنية في كل أنحاء البلد، إلا أن ضحايا القوات الأفغانية في تزايد مستمر. في هذا التحليل تم التطرق إلى نسب خسائر القوات الأفغانية خلال العقد والنصف الماضي، والأسباب الرئيسية وراء تزايد عدد الضحايا في صفوف القوات الأفغانية عام 2016م.

[1] Office of the President, Ashraf Ghani's Speech in a security conference, Nov 1 2016, see it online: http://president.gov.af/fa/news/188177

[2] سلام وطندار، «رد على تقرير SIGAR، خسائر القوات الأفغانية لم تزدد»، على الرابط أدناه: http://salamwatandar.com/Article.aspx?a=27554

خسائر القوات الأفغانية بعد عام 2001

منذ بداية نشاطها عام 2002، تكبدت القوات العسكرية الأفغانية خسائر في كل سنة. في الأعوام 2007م، 2008م و 2009م كان عدد القتلى في صفوف القوات الأمنية بالترتيب 966، 983 و 931 شخص. وعندما اشتدت حدة الحرب عام 2010م بشكل غير مسبوق ارتفع عدد القتلى إلى 2113 شخص. على الرغم من انخفاض عدد القتلى عام 2011م إلى 1080 شخص، إلا أن عدد ضحايا القوات الأمنية في الأعوام التالية تصاعد بوتيرة مسرعة[3].

عام 2001م بدأت عملية انتقال المسؤولية الأمنية للقوات الأفغانية، ولذا بعد هذه السنة أخذ عدد الضحايا في التزايد، حيث وصل عدد القتلى في عامي 2012م و 2013م إلى 2765 و 4350 قتيل[4]، و في عام 2014 بلغ هذا العدد 4634 شخص. في عام 2015م أيضاً استمر عدد القتلى في التزايد بنحو غير مسبوق وقتل في هذا العام 7000 جندي أفغاني وأُصيب 12000 جندي آخر بجراح خلال المواجهات مع المعارضة المسلحة للدولة.[5] (الشكل 1)

في عام 2015م زاد عدد الخسائر في صفوف القوات الأفغانية على خسائر عام 2014 بنسبة 27%[6]. من أسباب ارتفاع معدل الخسائر في هذا العام سقوط ولاية كندوز بيد طالبان، وانتقال كامل المسؤولية الأمنية من القوات الدولة للقوات الأفغانية، وتزايد هجمات طالبان، وكذلك العمليات العسكرية المكثفة التي شنتها القوات الأفغانية على الجماعات المُعارضة للحكومة.

فقط بين عامي 2007م و 2015م بلغ عدد قتلى القوات الأفغانية نحو 24820 شخص، وإذا أُضيف لهذا العدد قتلى الأشهر الثمانية الأولى من عام 2016م فسيتجاوز العدد 30000 قتيلاً، مع عشرات الآلاف من الجرحى.

---

[3] للمزيد حول خسائر القوات الأفغانية في الأعوام (٢٠٠٧-٢٠١١) يرجى الرجوع للرابط: https://www.fas.org/sgp/crs/natsec/R41084.pdf

[4] لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع للرابط أدناه: http://www.bbc.com/persian/afghanistan/2014/11/141106_mar_nato_secretary_kandahar_herat

[5] لمزيد من المعلومات يرجى الرجوع للرابط أدناه: http://da.azadiradio.com/a/27491120.html

[6] Enhancing security and stability in Afghanistan, US Department of Defense, December-2015:
http://www.defense.gov/Portals/1/Documents/pubs/1225_Report_Dec_2015_-_Final_20151210.pdf

الشكل 1: خسائر القوات الأفغانية

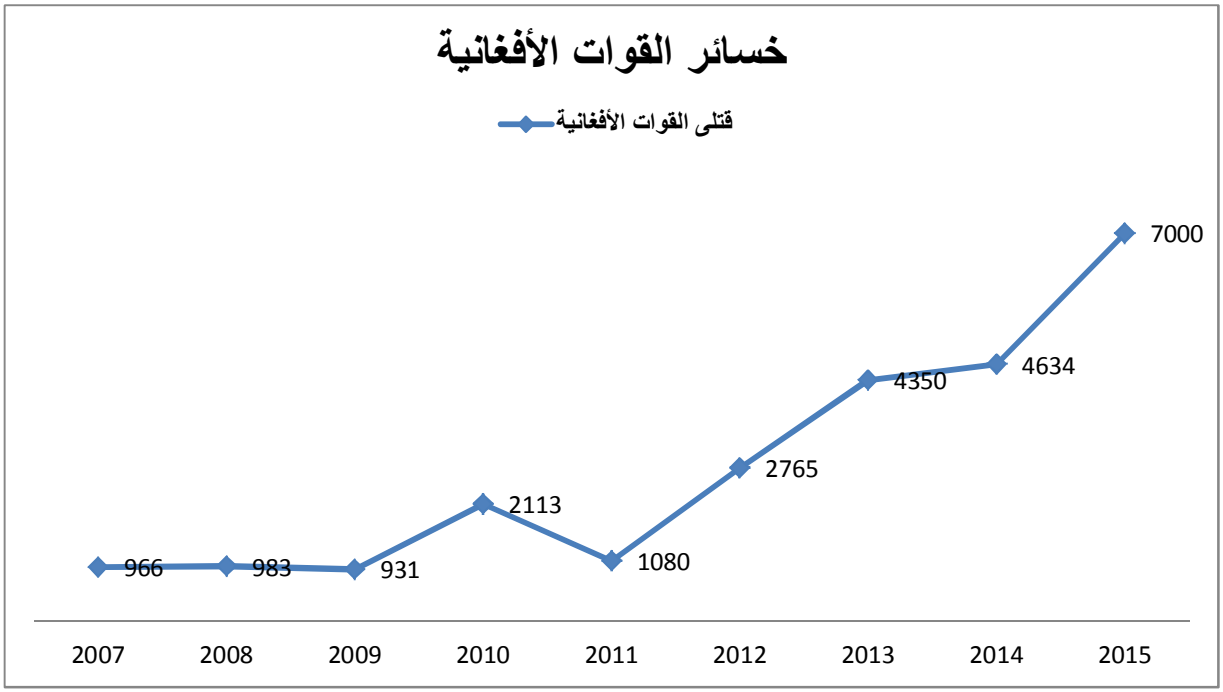

المصدر: BBC، إذاعة (آزادي) و FAS

ارتفاع حصيلة ضحايا القوات الأفغانية في عام 2016

أعلنت إدارة التفتيش الخاصة لإعادة إنشاء أفغانستان (SIGAR) في تقريرها المنشور حديثا في 30/أكتوبر من هذا العام أن عدد القتلى في صفوف القوات الأمنية الأفغانية منذ بداية يناير لهذه السنة حتى 19/أغسطس بلغ 5523 شخص وجُرح في هذه المدة 9665 شخص آخر. يشير هذا الرقم إلى زيادةٍ بنسبة 9% مقارنةً بعام 2015م. في مدة مشابهة في عام 2015 قُتل نحو خمسة آلاف شخص من القوات الأمنية وجُرح 15 ألف جندي آخر. وبالنظر في استمرار هجمات المعارضة المسلحة للحكومة فالمحتمل أن يزداد عدد الضحايا في صفوف القوات الأمنية خلال هذا العام بشكل أكبر.[7]

طبق تقرير (SIGAR) فإن عدد الحوادث الأمنية أيضاً زاد عن العام الماضي، وحسب إحصائية هيئة الأمم المتحدة فقد وقع 5996 حدث أمني منذ 20/مايو حتى 15/أغسطس (88 يوماً)، ويشير هذا العدد إلى ارتفاع عن عدد الحوادث الأمنية في مدة مشابهة من العام الماضي بنسبة 4.7%.

[7] SIGAR, Quarterly Report to the United States Congress, October 30 2016, see it online:
https://www.sigar.mil/pdf/quarterlyreports/2016-10-30qr.pdf

سقوط المديريات والمساحات التي تسيطر عليها الحكومة

في عام 2015 كانت الحرب مستعرة كما هي في هذا العام، ولذا سقطت مديريات أكثر بيد طالبان مقارنة بالأعوام السابقة. وفق تقرير مجلة Long War Journal في أكتوبر/2015م، فإن طالبان تسيطر على 31 مديرية من مجموع مديريات أفغانستان البالغ عددها 398 مديرية. وهناك 36 مديرية أخرى تسيطر حركة طالبان على النواحي المحيطة بها مع تواجد الحكومة في مراكزها فقط.

ورد في هذا التقرير أيضاً أن الحكومة الأفغانية لم تكن صادقة في تصريحاتها حول الأوضاع المخيمة بالمديريات. من المديريات التي سقطت بيد طالبان العام الماضي: مديريتي جهار دره و دشت أرجي بولاية كندوز، و مديرية كوهستان بولاية سربُل، ومديرية جوند في ولاية بادغيس، ومديرية ناوه في ولاية غزني، ومديرية يمكان في ولاية بدخشان، ومديريتي نوزاد و خانشين في ولاية هلمند، ومديرية وانت وايكل في ولاية نورستان، ومديرية غورماج في ولاية فارياب، ومديريتي تاله وبرفك و دندغوري في ولاية بغلان. الأساليب الخاطئة التي تنتهجها الحكومة مثل تشكيل المليشيات والمعاملة السيئة من قِبل الشرطة المحلية وعدم وجود الإدارة السليمة أدت إلى تسهيل وقوع المديريات بيد تنظيم طالبان.

في الوقت الراهن حسب تقرير (SIGAR) هناك 33 مديرية في 16 ولاية تحت سيطرة المعارضة المسلحة، والحرب جارية بشدة في مديريات كثيرةٍ أخرى.

يفيد هذا التقرير أن نحو 63.4% من أرض أفغانستان تسيطر عليها الحكومة الأفغانية، وخلال الأشهر الثلاثة الماضية فقط خرجت 2% من أرض أفغانستان من سيطرة الحكومة. هذا فيذ حين أن الجنرال جون نيكلسون قائد القوات الأمريكية في أفغانستان ذكر في شهر سبتمبر من هذا العام أن القوات الأفغانية تسيطر على 68 إلى 70 في المئة من أفغانستان، وبالتالي تسيطر المعارضة المسلحة للحكومة على نحو ثلث أرض أفغانستان، ووفقا لتقرير SIGAR فإن أصعب تحدي أمام محاولات إعادة إنشاء البلد هي الهجمات المسلحة من قِبل طالبان والجماعات المسلحة الأخرى.

أسباب ازدياد ضحايا القوات الأفغانية

هناك أسباب عديدة وراء ارتفاع حصيلة الضحايا بشكل سنوي في الأعوام الماضية، من أهمها ما يلي:

ازدياد المسؤولية المحملة على عاتق القوات الأفغانية: قبل عام 2010 كانت خسائر القوات الأفغانية أقل حيث كانت الهجمات العسكرية في أغلب أرجاء البلد تُشن من قِبل القوات الأجنبية، ولكن بعد عام 2011 عندما بدأت مسؤولية تأمين الأمن تقع على عاتق القوات الأفغانية بشكل تدريجي و منذ بداية سنة 2015 حينما انتقلت المسؤولية الأمنية بشكل كامل من القوات الأجنبية إلى القوات الأفغانية، صار دور هذه القوات في الحروب أكبر وبالتالي أخذت حصيلة الخسائر في الازدياد.

اشتداد الحرب: السبب الآخر وراء زيادة حصيلة ضحايا القوات الأمنية الأفغانية اشتداد الهجمات من قِبل المعارضة المسلحة للحكومة وخصوصاً في العامين الأخيرين. في هذين العامين لم يُشاهد اشتداد الحرب فحسب وإنما طالت الهجمات مناطق كانت محسوبة على أنها أكثر أمناً، وظهرت كذلك استعدادات أكبر من حركة طالبان في ميدان القتال واستطاعت الحركة شن هجمات كثيرة.

قلة التجهيزات: تعاني القوات الأفغانية في حربها مع معارضي الحكومة المسلحين من قلة التجهيزات، ولذا في كثير من المناطق تتعرض القوات الأفغانية للمحاصرة من قِبل المعارضة المسلحة وتتكبد القوات الأفغانية إثر ذلك خسائر ملحوظة. الجيش الأفغاني اليوم يُعتبر من أفقر الجيوش في المنطقة والعالم من ناحية امتلاك العدة والعتاد. خلال السنين الأربع عشرة الماضية تدفقت معونات كثيرة على أفغانستان وخصوصا في المجالات الأمنية، ومع ذلك فإن القوات الأفغانية نظراً لقلة الإمكانيات والتجهيزات العسكرية تعاني من عجز في أداء مهامها.

عدم التنسيق، وضف الإدارة: حذر القائد الأعلى للقوات الأمريكية والناتو بأفغانستان الجنرال نيكلسون قبل أسبوع من أن (إخفاق وضعف) إدارة وقيادة القوت الأمنية بأفغانستان تسبب في ارتفاع حصيلة الخسائر في صفوفها.

معدل الفقر المتصاعد في أفغانستان

أعلن البنك الدولي الأسبوع الماضي عن دعم لأفغانستان قدره 120 مليون دولار من أجل تخفيض معدل الفقر في البلد وتعزيز الحالة الاقتصادية في الأماكن النائية وتوفير مياه الشرب الصحية للمواطنين. خُصص هذا الدعم المالي لتوفير مياه الشرب لـ 3.5 مليون مواطن أفغاني.

يعيش 36% من سكان أفغانستان تحت خط الفقر، وحسب الرئيس الأفغاني أشرف غني، فإن 15% من الشعب لا يملكون حتى قوت يومهم.

ماذا يعني الفقر؟ وما هي نسبة الفقر في أفغانستان وفي العالم؟ وكيف سيكون معدل الفقر في أفغانستان مستقبلاً؟ تقرؤون الإجابة في هذا المقال.

الفقر ونِسَبه حول العالم

للاقتصاديين آراء مختلفة حيال تعريف الفقر وتحديده؛ على سبيل المثال يرى بعض الاقتصاديين أن الفقير هو من يستهلك أقل من 2000-2500 سعرة حرارية في اليوم. في حين أن البنك الدولي عرّف الفقر بنحو آخر. حسب تعريف البنك الدولي فإن الأشخاص الذين يقل دخلهم اليومي عن 1.25دولار يُعتبرون في حالة فقر شديد، والأشخاص الذين يقل دخلهم عن 2 دولار يوميا يُعتبرون في حالة فقر متوسط. هناك مؤشرات أخرى لتعريف الفقر، مثل أوسط العمر، ونسبة وفيات الأطفال، والأمن الغذائي وغيرها مما تعين على تحديد معدل الفقر في البلد.

هناك إحصائيات متنوعة حول عدد من يعيش تحت خط الفقر في العالم؛ وحسب البنك الدولي فإن نسبة 10.7% من سكان العالم يقل دخلهم اليومي عن 1.9دولار، مما يعني أن 767 مليون شخص يعيش حالياً تحت خط الفقر في العالم.

منذ عقود قليلة ماضية، فإن معدل الفقر في تناقص حول العالم. في عام 1990 كانت نسبة 35% من سكان العالم (1.85 مليار شخص) تعيش بدخل يومي أقل من 1.9دولار، وفي عام 2012، عاشت نسبة 12.4% من سكان العالم (881 مليون شخص) بدخل يومي أقل من 1.9 دولار[8].

الفقر في أفغانستان (2001- 2016)

أفغانستان تُعد إحدى الدول ذوات الدخل المنخفض، ومن خصائص مثل هذه الدول وجود معدلات مرتفعة من الفقر. على الرغم من أنه لا توجد إحصائيات دقيقة لنسب الفقر خلال وقبل الحرب الباردة بأفغانستان، إلا أنه من اليقيني أن الاجتياح السوفييتي والحروب الأهلية زادت معدلات الفقر في أفغانستان. في هذه الفترة هاجر كثير من الأفغان إلى باكستان وفقدوا مصدر دخلهم الوحيد الذي كانوا يملكونه قبل الاجتياح السوفييتي.

بعد عام 2001، استتب الأمن إلى حد ما لعدة سنين وتدفقت المساعدات من الخارج، وتحسنت بعض القطاعات الاجتماعية والاقتصادية؛ ومع ذلك فإن إحصائيات البنك الدولي تشير إلى أن الفقر في أفغانستان بقي على حالته ولم يقل مقارنةً بمعدلات الفقر حول العالم.

[8] بالإمكان الاطلاع على إحصائيات البنك الدولي حول الفقر من خلال الرابط أدناه: http://www.worldbank.org/en/topic/poverty/overview

منذ عام 2001 وما بعدها، كانت إحدى عيوب نظام السوق الحر في أفغانستان أن الثروات انصبت في جيوب أفرادٍ قليلين. في عام 2007 و 2008، عاش حوالي 36.3% من سكان أفغانستان تحت خط الفقر. مع أن معدل الفقر في عامي 2011 و 2012 انخفض في أفغانستان، إلا أن معدل الفقر يُعتبر ثابتاً إلى حدٍ كبير. في عام 2011 بقي نحو 35.8% من سكان أفغانستان تحت خط الفقر مما يعني أن تسعة ملايين مواطن أفغاني عاشوا في حالة فقر شديدة (ثلاثة أفغانيين من كل ثمانية كانوا فقراء)[9].(الشكل 1)

الشكل 1: معدل الفقر في أفغانستان

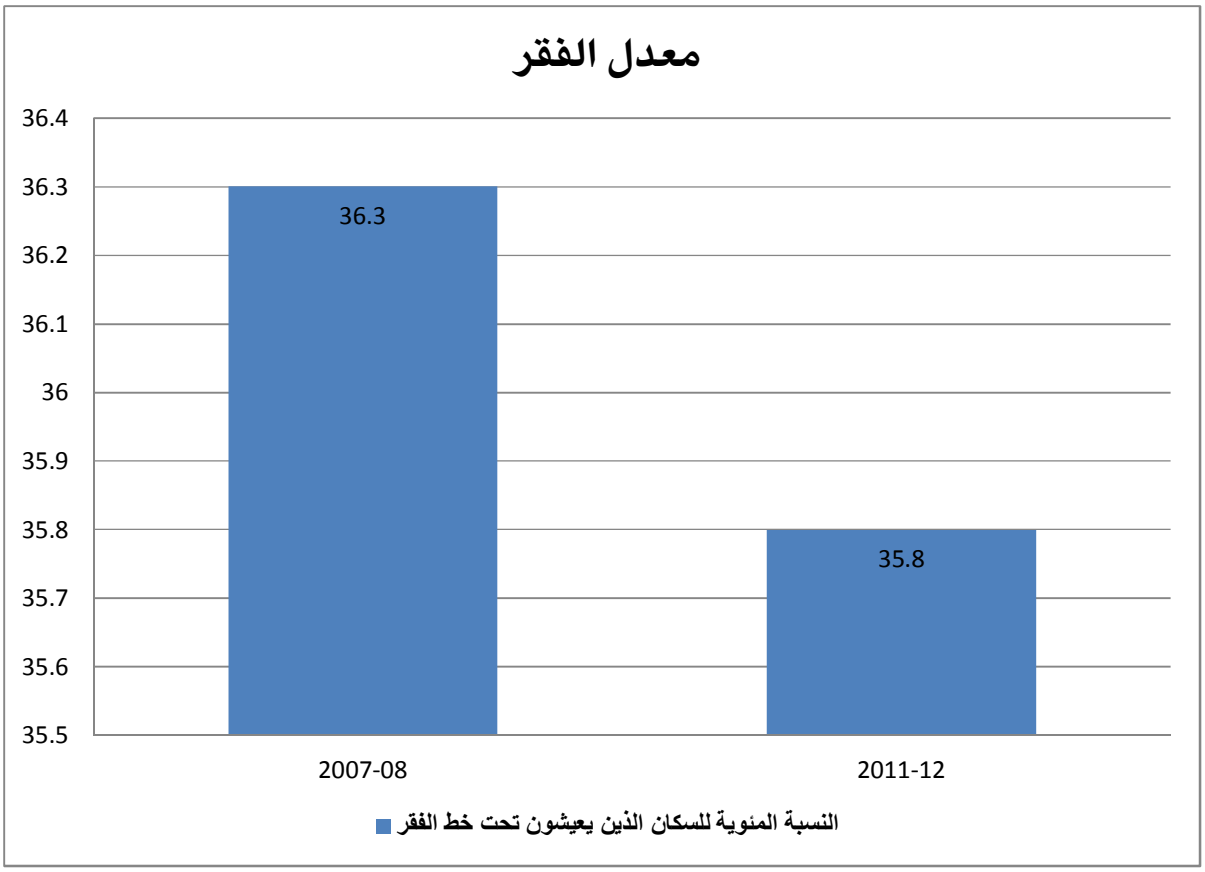

المصدر: البنك الدولي ووزارة الاقتصاد الأفغانية

[9] التقرير المشترك الصادر من البنك الدولي ووزارة الاقتصاد الأفغانية:
Update: An analysis based on National Risk and Vulnerability Assessment (NRVA) 2007/08 and 2011/12, Oct 2015, see it online:<
http://moec.gov.af/Content/files/Poverty%20Status%20Update%20Report%20-%20final%20english%203.pdf>

يعيش غالبية الأفغان في أماكن نائية وترتفع معدلات الفقر بين من يعيشون في تلك الأماكن والقرى. حسب التقرير المشترك الصادر من البنك الدولي ووزارة الاقتصاد الأفغانية، فإن أربعةً من كل خمسة أفراد من سكان الأماكن النائية يعيشون في حالة الفقر. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة 51.8% من الأطفال الذين يقطنون هذه الأماكن يعيشون تحت خط الفقر[10].

أعلى معدلات الفقر شوهدت في الإقليم الشمالي الشرقي، والإقليم الغربي المركزي، والإقليم الشرقي والإقليم الجنوبي، في حين أن أقل معدلات الفقر شوهدت في الإقليم المركزي والإقليم الجنوبي الغربي بأفغانستان. وبالمقارنة بسنة 2007، يتضح أن معدل الفقر في عام 2011 انخفض في كل أنحاء البلد (ما عدا المناطق الشمال شرقية) (انظر الشكل 2)

الشكل 2: معدلات الفقر في مناطق أفغانستان المختلفة (2007- 2012)

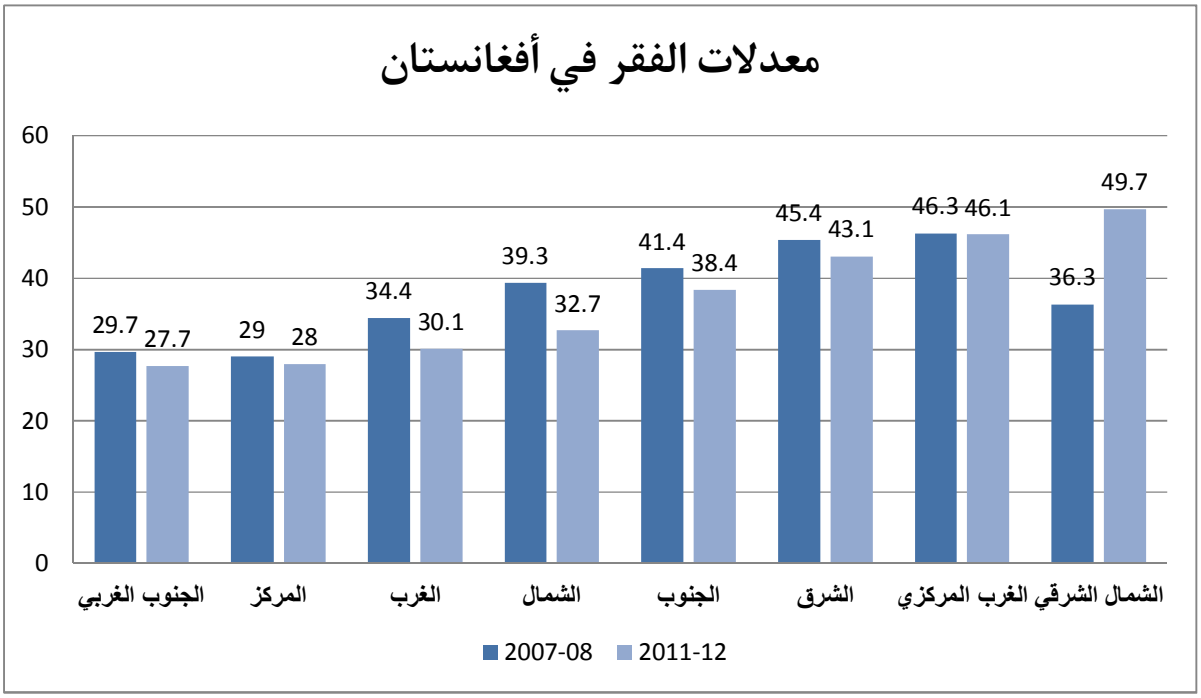

المصدر: الدراسة المشتركة الصادرة من البنك الدولي ووزارة الاقتصاد الأفغانية-2011

ملحوظة: تصنيف الولايات حسب الإقليم على النحو التالي: **الإقليم الجنوبي الغربي:** نيمروز، هلمند، قندهار، زابل، آروزكان. **الإقليم المركزي:** كابل، كابيسا، بروان، وردك، لوجر، بنجشير. **لإقليم الغربي:** بادغيس، هرات، فراه. **الإقليم الشمالي:** سمنكان، بلخ، جوزجان، سر بُل، فارياب.

[10] المصدر السابق

الإقليم الجنوبي: غزني، بكتيكا، بكتيا، خوست. **الإقليم الشرقي:** ننجرهار، كُنر، لغمان، نورستان. **الإقليم الغربي المركزي:** غور، باميان، دايكُندي. **الإقليم الشمالي الشرقي:** بدخشان، تخار، بغلان، كندوز.

تم رصد أعلى نسب الفقر في كابل حيث يعيش أكثر من مليون شخص تحت خط الفقر. تجدون معدلات الفقر في الولايات الأخرى في الشكل-3.

الشكل 3: معدلات الفقر في ولايات أفغانستان

الولاية	عدد الفقراء	النسبة المئوية للفقراء (على مستوى أفغانستان)	النسبة المئوية للفقراء (على مستوى الولاية)
كابل	1033730	11.37	24.4
ننجرهار	663455	7.3	38.2
هرات	660397	7.26	35.3
تخار	610028	6.71	65.4
بدخشان	588060	6.47	62.7
غزني	582792	6.41	45.8
كندز	398554	4.38	40.2
غور	378068	4.16	53.0
لغمان	310730	3.42	63.8
سربُل	308048	3.39	59.1

المصدر: الدراسة المشتركة الصادرة من البنك الدولي ووزارة الاقتصاد الأفغانية - 2011

مستقبل حالة الفقر في أفغانستان

في أفغانستان يعيش نحو 53% من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تحت خط الفقر مما يدل على حالة فقر مدقعة. إذا قدمت الدولة خدمات التعليم للأطفال ووفرت لهم فرص العمل عندما يبلغون سن الشباب، فستقل معدلات الفقر بشكل كبير؛ لأن نسبة 75.6% من الفقراء الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة أمّيون. وقد لوحظ أن نسبة 7.1% فقط من الفقراء فوق عمر 15 سنة أكملوا المراحل التعليمية الابتدائية. وفي الوقت ذاته، فإن نسبة 8.4% من الفقراء عاطلون عن العمل و نسبة 41.1% عاطلون نسبياً.[11]

على الصعيد الآخر، من كل 1000 مولودٍ جديد في أفغانستان، يموت 66 مولود في العام الأول من الولادة[12]، وحسب إفادة وزارة الزراعة والثروة الحيوانية، فإن نسبة 40% من الأفغان يفتقدون الأمن الغذائي[13]. لذا فإن معدلات الفقر يمكن تخفيضها فقط إذا بُذل الاهتمام الكافي لتطوير الحالة الاقتصادية والتعليمية، ووُفرت فرص العمل وتم تحسين قطاع الزراعة بالبلد.

[11] المصدر السابق

[12] ADB, Poverty in Afghanistan, see it online:< https://www.adb.org/countries/afghanistan/poverty>

[13] مع أن منظمة الأمن الغذائية ترى أن هذا الرقم يصل إلى 9.3 مليون، وأن 1.1 مليون طفل مصابون بسوء التغذية. للاطلاع على تقرير منظمة الغذاء العالمية: http://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/ep/wfp269062.pdf

للاطلاع على تقرير دويتشه ويله:

http://www.dw.com/fa-af/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%AA-%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D8%AA-%DB%B4%DB%B0-%D8%AF%D8%B1%D8%B5%D8%AF-%D8%A7%D9%81%D8%BA%D8%A7%D9%86%D9%87%D8%A7-%D9%85%D8%B5%D9%88%D9%86%DB%8C%D8%AA-%D8%BA%D8%B0%D8%A7%DB%8C%DB%8C-%D9%86%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D9%86%D8%AF/a-36079205

ندوة: نظرة لحاضر ومستقبل حكومة الوحدة الوطنية

قبل عامين، وبعد مشادات طويلة بين المرشحين المتقدمين لرئاسة الجمهورية، شُكلت حكومة الوحدة الوطنية بوساطة وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وواجهت الحكومة في العامين الماضيين تحدياتٍ عديدة. بعد مُضي سنتين، وصلت حكومة الوحدة الوطنية إلى مرحلةٍ صار استمرارها تحدياً في حد ذاته.

ضمن سلسلة نقاشاتها الشهرية، طرح مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية الموضوع في 3/نوفمبر/2016 حيث شارك في النقاش بعض العلماء بالإضافة إلى متحدثي الندوة.

قال المتحدث الأول ورئيس لجنة الإشراف على تطبيق اتفاقية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية محمد ناطقي أن السبب الرئيس خلف المشادات الحالية هو إخفاق زعيمي حكومة الوحدة الوطنية في تطبيق وعودهم التي أبرموها واختلافهم حيال تعيين المناصب الحكومية؛ وأضاف أنه لا توجد إرادة سياسية حازمة لتطبيق ما دُوّن باتفاقية تشكيل حكومة الوحدة الوطنية.

وصرح ناطقي بأنه تم توقيع أربع وثائق حتى الآن بين فريقي الحكومة، ومع ذلك لم يُطبق إلا 40% من الوعود المذكورة في هذه الوثائق. وحسب تصريحاته، هناك 16 نقطة خلاف بين الزعيمين والجهود تُبذل حاليا لحل الخلاف حولها، منها موضوع التعديلات في النظام الانتخابي، وتوزيع بطاقات الهوية للمواطنين، وإعداد مسودة لتعديل الدستور، وعقد مجلس الشورى الأعلى بأفغانستان، وتعيين رئاسة للمعارضة، وغيرها.

حسب ما ذكر ناطقي، على الرغم من أن حكومة الوحدة الوطنية لم تُشكل على ما يوافق الدستور الأفغاني، إلا أن المواد ذوات الأرقام 150، 130 و 50 من الدستور الأفغاني تسوّغ إلى حد ما مشروعية الحكومة، وبالتالي تم إنقاذ البلد من أزمة متوقعة. وأضاف قائلاً: " بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، تم منح الرئيس التنفيذي 13 صلاحية من صلاحيات رئيس الجمهورية المؤمنة بموجب الدستور" .

هذا وسمّى متحدث آخر، د/مصباح الله عبدالباقي الحكومةَ بأنها ائتلاف بين فريقين انتخابيين وليست حكومةَ وحدةٍ وطنية، لأن حكومة الوحدة الوطنية حسب ما ذكر هي الحكومة التي تجتمع فيها كل الأطراف عند الأزمات وتصل إلى توافق. وأضاف أيضاً أن الخلاف في زمن الانتخابات كان مُفتعلاً وقد وُسعت رقعته حتى يتقبل الشعب الأفغاني حكومةً كهذه. ذكر الدكتور مصباح الله أن الأجانب أرادوا تطبيق مخططاتهم التي كان من المستحيل تطبيقها في حال وجود حكومة مركزية قوية، ولأجل السبب ذاته بُذلت مساعي لتشكيل حكومة مماثلة في 2009، وقال الدكتور بأن الأجانب أرادوا تكثير أقطاب السلطة في الدولة حتى يتسنى لهم إعمال ضغوط من قطبٍ على آخر.

أضاف الدكتور مصباح الله أنه على الرغم من أن الحكومة كانت غير مشروعة منذ البداية، إلا أن المشكلة في اتساعٍ أكثر حالياً، حيث أنه بجانب السلطة التنفيذية، فإن السلطة المقننة أيضاً تواجه أزمة مشروعية.

حسب تصريحات د/مصباح الله، لم تحقق إنجازاتُ حكومة الوحدة الوطنية آمال الشعب. على سبيل المثال، فإن زعيمي حكومة الوحدة الوطنية خلال حملاتهم الانتخابية وعدا بأنهما سيضحيان حتى بأنفسهما لإحلال الأمن والسلام، ولكننا نرى أن الحروب آخذة في الاشتداد وأبواب الصلح مغلقة. أضاف الدكتور بأن الحكومة الحالية اتبعت خطى الحكومة السابقة في ما يتعلق بعملية السلام، وبدل المحادثاتِ المباشرة مع الأفغان فإنها يممت وجهها شطر باكستان.

قال د/مصباح الله: "يبدو أن الحكومة الحالية ستكمل سنينها الخمس، ولا يظهر كبيرُ أملٍ بالإصلاحات، إلا إذا بذل الزعيمان جهوداً جادة ومُحكمة لحل المشاكل الراهنة".

طرح المشاركون الآخرون استفساراتهم وناقشوا الموضوع وذكروا أن هذه الحكومة أشبه ما تكون بمؤامرة وأن أفعالها تتعارض مع المصالح الوطنية، وحسب ما ذكر المشاركون فإنه تم نقض الدستور من أجل تأسيس حكومة الوحدة الوطنية، ولكن من أجل إحلال السلام، فإن القانون هو الخط الأحمر الذي لا ينبغي تجاوزه.

النهاية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الموقع: www.csrskabul.com - www.csrskabul.net

هاتف المكتب: 784089590 (93+)

تواصل مع المسؤولين:

د. عبدالباقي أمين، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية و الإقليمية: (93+) 789316120 abdulbaqi123@hotmail.com

حكمت الله زلاند، مدير قسم الأبحاث والنشرات: (93+) 775454048 hekmat.zaland@gmail.com

ملاحظة: نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.